أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية

عمرو عبد العاطي

مراجعة: نورهان عبد الغفار

في ظل استمرار اعتماد الولايات المتحدة على الخارج لتوفير احتياجاتها من مصادر الطاقة، يتزايد تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. فكلما زاد اعتماد الدولة على الخارج في تلبية احتياجاتها من الطاقة زاد سعيها لتسخير سياساتها الخارجية وتنويع مجالات التحرك فيها بما يضمن تحقيق أمن الطاقة بها باستخدام الأدوات كافة، ولو تطلب الأمر تغيير بعض المبادئ الأساسية في سياستها الخارجية، وتطويعها بما يخدم هذا الهدف.

وفي هذا السياق يأتي كتاب الباحث المشارك في المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ومجلة السياسة الدولية عمرو عبد العاطي تحت عنوان: "أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية". يسعى الكتاب في فصوله الثلاثة إلى دراسة تأثير حاجة أمريكا المتزايدة لتأمين حاجاتها من مصادر الطاقة التقليدية بصورة كافية وآمنة؛ لمواكبة نموّها الاقتصادي الذي يُعدّ أحد مصادر قوّتها عالميًّا- في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي حدود هذا التأثير خلال إدارتَي الرئيسين جورج بوش الابن والفترة الأولى للرئيس باراك أوباما، مع التركيز على منطقة بحر قزوين نموذجًا لتوضيح مدى تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إحدى مناطق الإنتاج الواعدة.

ركز الكتاب على مفهوم "أمن الطاقة" باعتباره المفهوم المركزي الذي ينطلق منه لمعرفة تأثير حاجة الولايات المتحدة من الطاقة في سياساتها الخارجية، فيشير إلى أن المفهوم أضحى مصطلحًا واسعًا متعدد الأبعاد، وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، ولاسيما مع توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية أن الصراع الدولي خلال العقود القادمة سيكون محوره الطاقة؛ لصعود قوى ناشئة على الساحة الدولية، يكمن مصدر قوتها في نموها الاقتصادي الذي يحتاج إلى مصادر الطاقة لاستمرار هذا النمو، وتعزيز المكانة الدولية.

ويشير عبد العاطي إلى أن المفهوم انتابه مجموعة من التطورات والتغييرات مواكبةً للتطورات الدولية والتغيرات في وجهتَي نظر الدول المستهلكة والمنتجة للطاقة. فقد كان المفهوم في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم معنيًّا فقط بضمان أمن إمدادات الطاقة من النفط، ولاسيما بعد أزمتي 1973 و1979. وكان هذا المفهوم ذا نظرة ضيقة يركز على إمدادات الطاقة. ولكنه أضحى مع نهاية العقد الأخير من القرن المنصرم، ومع التطورات والتهديدات- مفهومًا ذا معنى أكثر شمولًا لمصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تعرقل إمداداتها، مثل: العمليات الإرهابية التي أصبحت

إحدى المهددات لأمن الطاقة العالمي، وللدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، وكذا البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة وإمداداتها، وتنظيم سوق الطاقة العالمي، وتوفيرها بأسعار معقولة ومناسبة.

وعن رؤية إداراتَي الرئيسين: "جورج دبليو بوش" و"باراك أوباما" لأمن الطاقة الأمريكية ذكر الكاتب أن الإدارتين رأتا أن الافتقار إلى تبنّي خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي سيجعل بلدهما خاضعًا لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي الطاقة التي تعارض المصالح الأمريكية. ولذا تبنّت إدارتا الرئيسين هدفَ تحقيق أمن الطاقة الأمريكية اعتمادًا على شقّين: الأول داخلي: يركز على الاستثمار في الطاقة البديلة المتجددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في أمريكا. والثاني خارجي: يركز على تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارجي بشكل عام ومن منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، والتركيز على تنويع مصادر الطاقة الأمريكية، وتأمين مصادر الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة، وطرق إمداداتها. لكن التطورات التي شهدتها أمريكا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتولي مسؤولين ذوي صلات قوية بكبرى شركات الطاقة الأمريكية بإدارة "جورج دبليو بوش"- دفعت الإدارة إلى إعطاء أهمية للبعد الخارجي في أمن الطاقة الأمريكي. الأمر الذي يظهر تأثير أمن الطاقة في السياسة الخارجية خلال فترتَيْ "جورج دبليو بوش".

ويتحدث الكتاب عن استغلال إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تبعها للدمج بين هدفَي الحرب على الإرهاب وتحقيق أمن الطاقة الأمريكي؛ فكان كثير من التحركات الأمريكية لمحاربة التنظيمات الإرهابية تحمل في طياتها هدف الحفاظ على الإمدادات الخارجية من الطاقة إلى الولايات المتحدة. فأصبح من الصعوبة بمكان التفريق بين التحركات الأمريكية لمحاربة الإرهاب وهدف تحقيق أمن الطاقة الأمريكية خارجيًا. فالحرب الأمريكية على أفغانستان (أكتوبر 2001) لم تكن تستهدف فقط القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ولكن لتدعيم الوجود العسكري الأمريكي في منطقة حيوية في مجال نقل الطاقة من القارة الأسيوية إلى السوق العالمية. فضلًا عن أن الحرب الأمريكية على العراق (مارس 2003) كانت تهدف -وإن لم تعلن إدارة "جورج دبليو بوش" صراحة- إلى ضمان السيطرة الأمريكية على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي، وإحكام السيطرة على احتياطياته.

وبجانب استخدام إدارة "بوش" الابن للقوة العسكرية كإحدى أدوات السياسة الخارجية لضمان أمن الدول المنتجة للطاقة، وأمن المنشآت، وإمدادات الطاقة إلى السوق العالمي عامة، وإلى الأسواق الأمريكية خاصة- بجانب ذلك تبنت سياسة خارجية نشطة هدفت بصورة رئيسة إلى التوجه نحو مناطق جديدة ذات وفرة في مصادر الطاقة، لتكون بديلًا عن المناطق التقليدية كمنطقة الخليج العربي التي كانت تعتمد عليها الولايات المتحدة، لكثرة المشكلات التي تواجه تلك المنطقة، وارتفاع تكلفة الاعتماد الأمريكي على الطاقة المستخرجة من تلك المنطقة. لذا توجهت الولايات المتحدة إلى الدول الإفريقية ذات الوفرة من الاحتياطيات النفطية، وإلى منطقة بحر قزوين. وقامت أيضًا بتقديم المساعدات والمعونات الاقتصادية للدول المنتجة للطاقة، مع نشاط دبلوماسي لحل النزاعات والصراعات في هذه الدول التي من شأنها تهديد إنتاجها من الطاقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة والدول المستهلكة للطاقة بصورة رئيسة.

ولكـن الكاتب يرى أنه مع تـولي باراك أوباما قيادة الولايـات المتحدة غاب تأثـير أمن الطاقة في السياسـة الخارجية لأربعة أسـباب مقارنة بفـترتَي حكم الرئيس جورج دبليو بوش، وهي:

السـبب الأول: معارضـة أوبامـا لسياسـات إدارة جورج دبليـو بوش الخارجيـة، ومعارضته التدخلات العسـكرية خارجيًـا، وخاصـة الحـرب الأمريكية على العراق، والتي تعدّها "حربًا اختيارية" وليسـت "حربًا ضروريـة" يجـب خوضهـا، وأنـه كان لها تأثـير كبير في الوضـع الاقتصـادي والمـالي الأمريكـي؛ لـذا دعـا إلى سحب القوات الأمريكية المقاتلة في الخارج من العراق وأفغانستان منذ يومه الأول في البيت الأبيض.

السـبب الثـاني: أنـه خـلال فـترة أوبامـا الأولى (2008–2012) لم يحـدث أن تعرضـت مصـادر وإمـدادات الطاقـة الأمريكيـة الخارجيـة لأي تهديـد يفـرض عليها التدخل لحماية تلـك الإمدادات في حال تهديدها أمن الطاقة الأمريكي.

السبب الثالث: تركيز إدارة أوباما على الشق الداخلي لأمن الطاقـة الأمريكي. فقد ركـزت إدارته على زيادة الاسـتثمارات في الطاقة المتجـددة، والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي داخل الأراضي والسواحل الأمريكية. وقـد حققت إدارتـه نجاحات في هذا الشـأن، فتراجع تأثير أمن الطاقة في السياسـة الخارجيـة الأمريكية، مع تقليـل الاعتـماد الأمريكـي عـلى الطاقة المسـتوردة من الخـارج؛ لتزايد إنتـاج واحتياطيـات الولايات المتحدة مـن الغـاز والنفط الصخريـين خلال العقـود القادمة، حسب توقعات تقرير آفاق الطاقة حتى عام 2030.

السـبب الرابـع: اعتـماد إدارة أوبامـا في تحقيق أمن الطاقـة الأمريكـي خارجيًا عـلى تحركات سـلفه بوش الابـن، حيث لم يَسْـعَ أوبامـا إلى زيادتهـا، ولكن إدارته اسـتفادت مـن تحـركات إدارة بـوش الخارجيـة خلال فترتيْها لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي.

وفي إطـار دراسـة توجهـات السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه منطقة بحر قزوين خلـص الكاتب إلى أن هـذ السياسـة تجاه منطقـة بحر قزوين تـأتي في إطار الاهتـمام الأمريكي بتنويع إمـدادات الولايات المتحدة من الطاقة، ولكنـه لم يكن الهدف الوحيد، حيث كانت تسـعى لاحتـواء روسـيا وإيـران، وإضعـاف الهيمنـة والسـيطرة الروسـية عـلى هـذه المنطقـة الغنيـة بالنفط والغاز الطبيعي، التي كانت جزءًا منها لمدة طويلة. وأن فرضيـة أن تحـلّ منطقة بحر قزوين –التـي تحدث عنها عدد من المسـؤولين الأمريكيين خلال فترة بوش الابن على أنها خليجٌ ثانٍ– محلّ منطقة الخليج العربي بالنسـبة للولايـات المتحـدة فرضيـة غـير صحيحـة، ويصعب تحقيقهـا، للعديد من الأسـباب التي يـأتي في مقدمتها: اسـتقرار الوضع القانوني بمنطقة الخليج قياسًا بمنطقة حـوض بحـر قزوين، وسـهولة نقل الإنتـاج الخليجي من مصادر الطاقة (الإنتاج) إلى السـوق الدولية قياسًـا بمنطقـة بحر قزوين المغلقة، وارتفاع تكلفة اسـتخراج النفط من منطقة بحر قزوين مقارنة بتكلفة اسـتخراجه مـن منطقـة الخليج العـربي، وتعدد الجهـود التي تبذلها الـدول الخليجيـة لتحسـين وضعهـا الإسـتراتيجي في أسـواق الطاقة العالمية؛ حيث تسـعى الـدول الخليجية جاهدة إلى تحسـين الأجواء الاستثمارية في مجال الطاقة، وفتح بعض قطاعاته أمام الاستثمارات الخارجية.